L.01
HAL
191

LO1

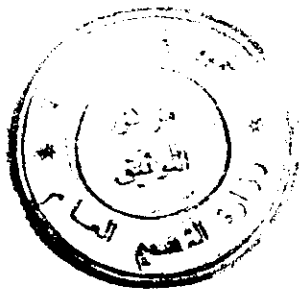

HAT
191

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
وزارة التصميم العام
الوثيق

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة
مكتب الانتاج الحيواني

[1970]

الخطوط العامة للسياسة الهادفة الى حماية وتنمية انتاج الحليب في لبنان وتعزيز تسويقه

أولا = الاهداف الرئيسية التي يحققها تطبيق سياسة متعانسة للحليب

١ — حماية الثروة الحيوانية من التبدد والضياع

ان نظرة الى الرسمين البيانيين التاليين تدل على أن أعداد الماشية في لبنان وخاصة الابقار والماعز الحلوب آخذه في التناقص بسرعة كبيرة منذ عام ١٩٦٤ .

فبين ١٩٦٤ و ١٩٦٩ هبط عدد الابقار الحلوب من ٣٨٫٠٠٠ رأس الى ٢٥٫٠٠٠ رأس (أي بنسبة هبوط تقارب ٣٤ بالمائة) ، وعدد الماعز الحلوب هبط من ٣٠٦٫٠٠٠ (عام ١٩٦٤ الى ٢١١٫٠٠٠ رأس ، عام ١٩٦٩ (أي بنسبة هبوط تقارب الثلاثين بالمائة) .

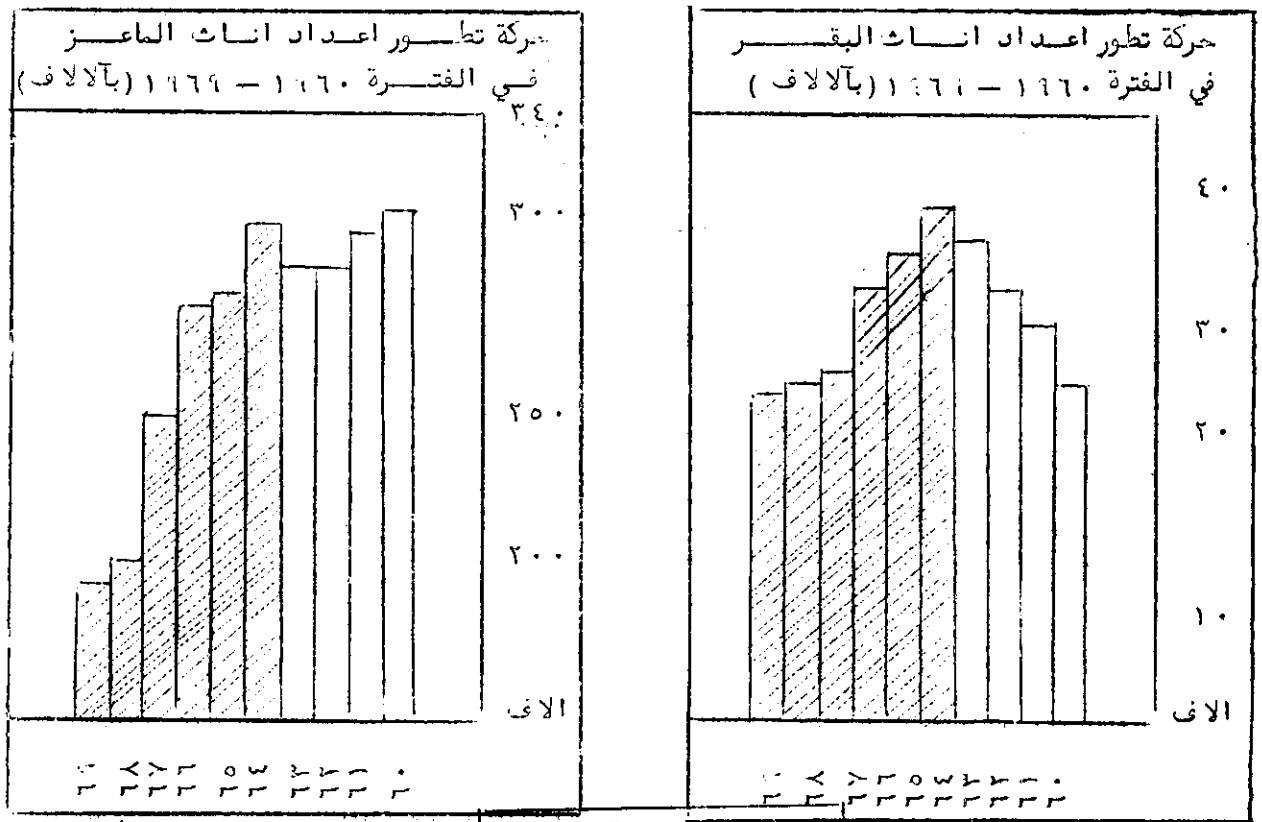

وزارة التصميم العام
مركز التوثيق
الرقم 497
تاريخ الدخول 1971

ويبين الرسم البياني التالي انه قد رافق هبوط اعداد الماشية الحلـــوب ، هبوطا في مجموع انتاج الحليب ، على الرغم من التحسن المتزايد في معـــــدل الانتاج الفردى للاناث الحلوب .

فقط هبطت كمية الحليب الناتج عن مجموع الماشية اللبنانية من ١٠٤٫٠٠٠ طن (عام ١٩٦٤) الى ٨٩٫٠٠٠ طنا (عام ١٩٦٩) أى بنقص تقارب نسبته ١٤ بالمائة .

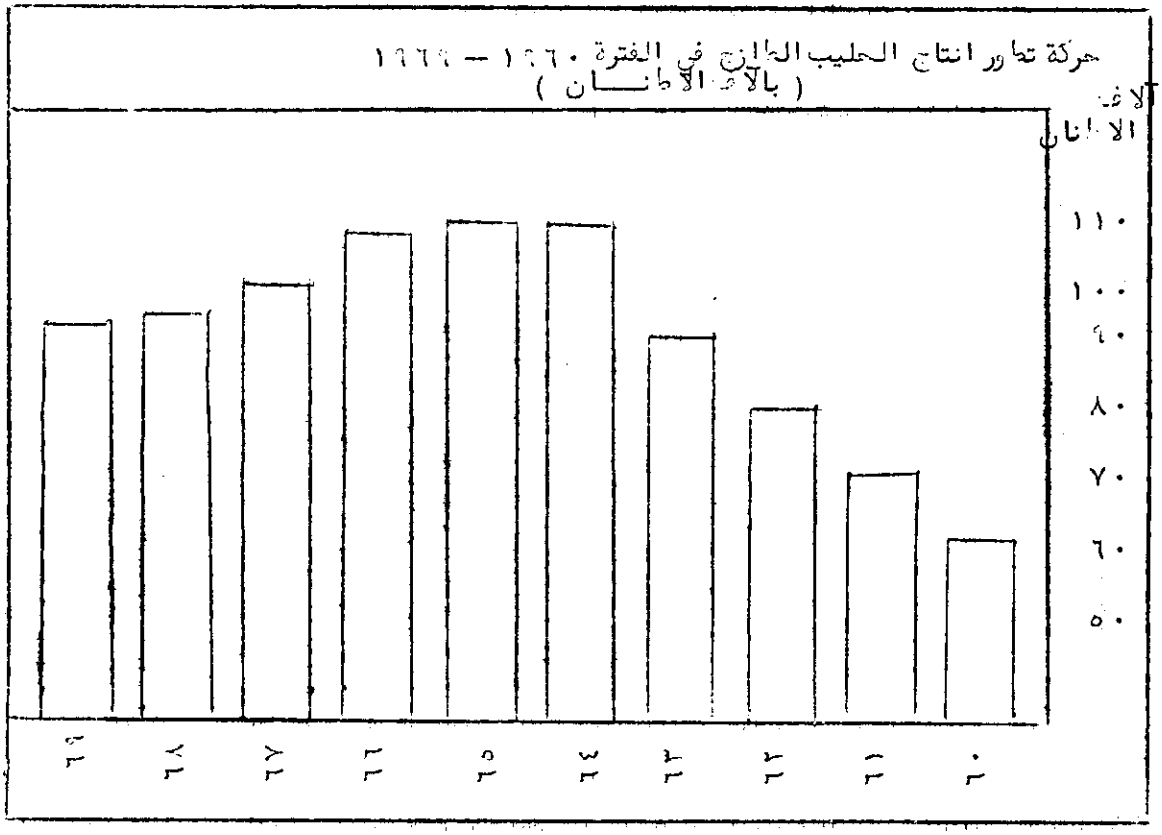

وليس من شك في ان السبب الرئيسي لهذا التدهور الذى يهدد في حال استمراره بانقراض الماشية الحلوب في لبنان يعود الى تدفق الحليب المجفف بمختلف اشكالـــه والاجبان والزبدة المستمدة الى الاسواق اللبنانية بأسعار اغراقية تصل الى درجة مـــن التدني تجعل مجال المنافسة محبطا هربا من المستحيل أمام الحليب المحلي .

ويبين الرسم البياني التالي بوضوح كيف أن حركة التناقص في انتاج الحليب المحلي البادئة عام ١٩٦٤ متوازية مع حركة التصاعد في استيراد الحليب المجفف ومشتقات الحليب المختلفة التي جاءت تملأ ثغرة العجز المتزايد بين الانتاج المحلي والاستهلاك الظاهر .

٢ ــ الابقاء على لقمة العيش لفئة كبيرة من المواطنين

ان أحد الاهداف الرئيسية للسياسة المقترحة هو مد يد المساعدة الى فئة مربي الماشية الحلوب والفئات المساعدة لهم (العمال في مزارع الماشية ، منتجي الاعلاف ، العاملين في توضيب وتصنيع ونقل وتبريد الحليب ومشتقاته) في سبيل انقاذهم من الافلاس ومن الاتجاه نحو تصفية نشاطهم ، بسبب صعوبات تصريف حليب مواشيهم .

وهذه الفئة التي يزيد عدد افرادها على السبعين ألف شخص يشكلون مع عائلاتهم حوالي ثلث المليون من المواطنين تستحق الرعاية اللازمة من الدولة ، اسوة بالفئات الاخرى .

وليس من العدل ان تحمل هذه الفئة وحدها ثمن السياسة الاجتماعية التي قد ترى الدولة من واجبها ان تنتهجها لتأمين غذاء حيوي كالحليب بأسعار منخفضة في السوق اللبنانية .

ومن حق مربي الماشية الحلوب ان يطالبوا الدولة ، أن تحمي انتاجهم بواسطة الرسوم الجمركية من المنافسة الاجنبية مثلما تحمي انتاج الشوندر السكري والتبغ ، أو ان تدعم انتاجهم عن طريق أسعار تشجيعية على غرار ما يجري لتعزيز انتاج القمح ودوار الشمس وغيرهما من المحاصيل غير المجزية .

ان الابقاء على قطاع تربية المواشي ، من شأنه ان يحفظ من حركة هجرة سكان الارياف الى المدن ، وان يؤمن أعمالا متنوعة قائمة على مدار السنة ، تشغل عشرات الالاف من المواطنين وتحملهم على اعمار القرية اللبنانية وعلى الافادة الكاملة من الارض ومن نتاجها وخاصة من الاعشاب والنفايات الزراعية والصناعية التي لا نفع منها لولا الحيوان الذي يحولها الى منتجات نافعة .

٣ ــ خدمة الاقتصاد اللبناني العام بالحد من الاستيراد :

ان تربية المواشي تؤمن للبنان المعدلات وسطية من المنتجات في السنوات الست الاخيرة :

من الحليب ما يقارب المائة ألف طن قيمتها الاجمالية ٤٢ مليون ليرة لبنانية
ومن الحليب والفضلات الصالحة للاستهلاك ما يقارب ٢٤٫٠٠٠ طن قيمتها الاجمالية ست وخمسون مليون ليرة لبنانية .

ومن الجلود ما يزيد على المليون جلد خام تبلغ قيمتها الاجمالية قرابة ٣٧٥ر٠٠٠ ل.ل.
ومن الزبل ما يقارب ٢٨٠٠ر٠٠٠ ليرة تبلغ قيمتها الاجمالية حوالي الخمسة ملايين ليرة لبنانية .

أي ما مجموع قيمته حوالي مائة وعشرة ملايين ليرة لبنانية وعلى الرغم من هذا الانتاج ، فان لبنان مضطر لأن يلجأ للاستيراد الخارجي لسد ما يقارب ثلثي حاجته من الحليب وأربعة اخماس حاجته من اللحوم .

واستيراد المواشي الحية والمنتجات الحيوانية المختلفة يكلف لبنان سنويا ما يقارب :

الاربعين مليون ليرة لبنانية ثمنا للحليب ومشتقاته .

والمائة مليون ليرة لبنانية ثمنا للحوم المتنوعة

والاربعين مليون ليرة لبنانية ثمنا للمنتجات الحيوانية الاخرى .

٤ ـ كميات الحليب والمشتقات المستهلكة في لبنان خلال سنة ١٩٧٠

١ ـ الاستيراد

الصنف	الكمية المستوردة بالاطنان		كمية الحليب المعادل المقابلة
جبن	٨ر٠٠٠	× ٦	= ٤٨ر٠٠٠
حليب مجفف	٨ر٠٠٠	× ٨	= ٦٤ر٠٠٠
زبده	٥ر٠٠٠	× ٢٥	= ٧٥ر٠٠٠
سمنه	١ر٠٠٠	× ٢٨	= ٢٨ر٠٠٠
المجموع =			٢٣٥ر٠٠٠ طن

٢ ـ الانتاج المحلي من الحليب السائل الناتج من الابقار والماعز والغنم :

٢٠٠ ألف طن

٣ — وجهة استعمال الحليب المنتج محليا :

أ — حليب سائل للشرب	٣٠،٠٠٠ طن
ب — جبن	٣٠،٠٠٠ طن
ج — لبن ولبنة	٣٠،٠٠٠ طن

٤ — كمية الاستهلاك السنوية للفرد اللبناني (على اعتبار عدد السكان مليونان ونصف) من الحليب ومشتقاته (حليب سائل معادل) :

١٢٠ كيلوغراما سنويا

٥ — استهلاك الفرد اللبناني السنوي بالنسبة للاصناف :

أ — حليب سائل للشرب :	٢٠ كيلوغراما
ب — زبده وسمنه	٤١ كيلوغراما
ج — لبن ولبنه	٣٥ كيلوغراما
د — أجبان	٣١ كيلوغراما
هـ — مختلفات	
(حلويات وبوظة الخ ٠٠)	٣ كيلوغراما
المجموع	١٣٠ كيلوغراما

وينتظر ان يزداد حجم استيراد المنتجات الحيوانية وقيمة المبالغ التي تدفع ثمنا لها ، تبعا لزيادة عدد السكان ، ولارتفاع مستوى معيشتهم ، ولارتفاع اسعار المنتجات الحيوانية المتزايد في الاسواق العالمية وخاصة اللحوم التي ترتقب دوائر الامم المتحدة نقصا متزايدا في توفرها .

فضرورات تموين لبنان بهذه الاغذية الحيوية تفرض اذن ليس فقط الابقاء على قطاع تربية المواشي وانما ايضا على تعزيزه الى أقصى حد سعيا الى الحد ما أمكن من الاستيراد .

وتدل الدراسات التي وضعها الخبراء ان الموارد العلفية الاضافية التي يمكن توفيرها من داخل الاراضي اللبنانية (بحسن استعمال مخلفات الزراعة والصناعات الغذائية وتحسين المراعي وادخال الزراعات العلفية بانتظام في الدورات الزراعية) ، تكفي لتربية أعداد من الماشية تقارب الاعداد التي تربى حاليا في لبنان ، فضلا عن امكانية تحسين نوعية المواشي ورفع انتاجيتها الى حد مضاعفة انتاجها في خلال سنوات .

وان تنمية تربية المواشي في الحدود الموضوعة ضمن امكانيات لبنان من شأنها ان تحدث وفرا يقدر بعشرات الملايين سنويا وان تسهم في التخفيف من العجز الدائم الذي تسببه اللجوء للاستيراد من الخارج ، في ميزان مدفوعاته .

٦ — ضمان مستوى غذائي رفيع للمستهلكين ومصدر ثابت لتلبية حاجاتهم :

ان مساعدة قطاع انتاج الماشية العلوب على البقاء والنمو والتطوير ستؤدي في النهاية الى خدمة المستهلك ، وضمان تلبية حاجاته اكثر بكثير مما يضمنها اللجوء الى الاستيراد ، على الرغم من الاغراءات التي يقدمها تدني اسعار الحليب ومشتقاته في الاسواق العالمية .

فلا شيء يضمن بقاء هذه الاسعار على حالها المتدنية . وتقديرات خبراء الامم المتحدة تتوقع ارتفاع هذه الاسعار في السنوات المقبلة ، بسبب عجز الانتاج العالمي من تلبية الحاجات الاستهلاكية . واذا كانت هذه الظاهرة اكثر وضوحا فيما خص اللحوم (حيث سيتحول عدد من البلدان المصدرة الى بلدان مستوردة ونخص بالذكر منها تركيا) فهي تصح ايضا على الحليب ومشتقاته . وقد بدأت بالفعل اسعار الحليب المجفف بالارتفاع في الاسابيع الاخيرة . وينتظر ان تتبعها في الارتفاع اسعار الزبدة ، التي اخذ ينفد منها الاحتياطي الضخم الذي كان متجمعا في دول السوق المشتركة .

اذن يخشى ان يصل لبنان الى يوم يجد فيه المستهلك نفسه امام خطرين : انعدام الانتاج الوطني ، بعد تصفية قطاعات المواشي لاستحالة تسريف منتجاتها ، وانعدام الاستيراد من الخارج لفقدان السلع من الاسواق الخارجية أو لتوفرها بأسعار جد مرتفعة تحرم عليه شراءها .

فالحكمة تقضي اذن ، بتعزيز الانتاج المحلي للحليب واللحوم ، لضمان استمراره رغم تقلبات الاسواق العالمية وعدم استقرارها ومن جهة اخرى نحن لا نستبعد امكانية انتاج الحليب في لبنان بأسعار ادنى من اسعاره العالمية ، وذلك بفضل سياسة تهدف الى خفض كلفة الانتاج (تحسين انتاجية المواشي المحلوب ، وتحسين مردود الاراضي الزراعية المنتجة للاعلاف ، وشراء اعلاف من الخارج بكلفة ادنى من اكلافها العالمية) وتجربة ازدهار تربية الدواجن ، تخطي النموذج لما يمكن ان يؤدي اليه تعزيز قطاع انتاجي من خفض كبير في اسعار المنتجات ، بفضل المنافسة وادخال الطرق المتطورة في التربية .

واخيرا نود ان نلفت النظر الى ضرورة تلبية حاجات قسم كبير من المستهلكين في المدن الذين لا يجدون من سبيل للوصول الى الحليب الطازج ، بعد ان اصبح نوعا من النقد النادر .

ومن جهة اخرى ينبغي الالتفات الى مصلحة الغالبية العظمى من المستهلكين في القرى الذين لا يستهلكون الا الحليب الطازج ، عندما يتوفر ، والذين يرفضون الانجراف مع موجة استهلاك الحليب المجفف .

وهؤلاء المستهلكون الذين يمثلون نسبة لا تقل عن الاربعين بالمائة من مجموع المستهلكين في لبنان مدينون لانفسهم في مستواهم الغذائي ، في حال اندثار المواشي في القرى اللبنانية ، لعدم قدرتهم على التكيف مع الظروف الجديدة .

٧ — حماية مصانع الالبان :

ان التدابير المقترحة فيما يلي تهدف الى حماية مصانع الالبان التي وظفت فيها رساميل هامة ، من اضرار الاوضاع العالمية التي تجعلها معرضة لنوعين من المزاحمة .

١ — مزاحمة الحليب المجفف المباع في علب تنكية بوزن دون الخمس ليترات ، التي تسد عليها ابواب الاستهلاك في غالبية المنازل وفي اكثر دكاكين البقالة التي يقوم اصحابها بصنع مختلف صنوف اللبن واللبنة ، في ظروف صحية جد مريبة .

٢ — مزاحمة مشتقات الحليب المختلفة وخاصة الاجبان والكريما والسمنة المستوردة بأسعار لا تزاحم والتي تسد عليها امكانيات صنع الاجبان والالبان المختلفة .

ونحن نعتقد ان بعض التدابير المقترحة في المذكرة العالية : رفع الرسوم الجمركية على الحليب المجفف المعبأ في علب صغيرة ، وعلى الاجبان ، والزبدة الصنعة وخفض الاسعار عن الحليب الموضوع في شوالات ، مع حصر حق استيراده بمصانع الالبان والزامها بشراء كميات الحليب الطازج ، ان هذه التدابير كفيلة بتحقيق أمرين :

آ ـ المساعدة على تصريف الحليب الطازج الناتج محليا .

ب ـ مساعدة اصحاب المصانع على مواجهة مزاحمة المنتجات الاجنبية ، وعلى تشغيل مصانعهم ملء طاقاتها ، وبالتالي تخفيض كلفة انتاجها واسعار المنتجات .

وغني عن القول ان مصانع الالبان ، التي هي مهيأة لاستخدام مواد أولية من نتاج لبناني ، تستحق الرعاية والتشجيع في دولة تتبع سياسة تشجيع كل أنواع الصناعة حتى تلك الصناعات التي لا تستخدم غير مواد أولية مستوردة .

ثانيا :

الحلول المقترحـــــة :

تقسم هذه الحلول الى قســـمين :

ـ الحلول السـريعة
ـ الحلول الطويلة الامد .

أولا = الحلول الســـريعة :

وهي تتلخص في النقاط التاليـــة :

١ ـ تأمين تسويق الحليب المنتج محليا بأسعار عادلة .

٢ ـ الاسهام في جمع الحليب من المناطق النائية وتبريده ونقله الى مراكـز التصنيع او تصنيعه محليا .

٣ ـ مراقبة جميع مراحل جمع ونقل وتصنيع الحليب ومراقبة حسن استعمـال الحليب المجفف المستورد .

٤ ـ التمييز بين الحليب الطبيعي الطازج وبين بودرة الحليب المذابة .

٥ ـ اخضاع استيراد الحليب المجفف المعد للصناعة لنظام الاجازة المسبقة التي يعطيها وزير الزراعة بناء على انهاء مكتب الانتاج الحيواني .

٦ ـ حماية الانتاج المحلي من الحليب ومشتقاته من المضاربة الاجنبيـــة غير المتكافئة ومن الاغراق ، وذلك عن طريق الرسوم الجمركية .

٧ ـ وضع حدود عليا للاسعار المحلية لبيع الحليب ومشتقاته .

١ ـ تأمين تسويق الحليب المنتج محليا بأسعار معقولة :

ان القرار رقم ١/٦٨ تاريخ ١٨ آذار ١٩٦٨ الصادر عن وزير الزراعة ، والتعميم رقم ٦ تاريخ ٣ نيسان ١٩٦٨ الصادر عن مدير عام المكتب ، فرضا على اصحاب مصانـــع الحليب والالبان ، شراء الحليب مباشرة أو عن طريق مكتب الانتاج الحيواني بسعر أدنى قدره اثنان واربعون غرشا لبنانيا تسليم المصنع ، ولا تعطى اجازات استيراد الحليـــب المجفف في عبوات كبيرة الا على هذا الاساس .

وقد بيّنت الدراسات الاقتصادية التي في حوزة المكتب ان سعر ٤٢ غرشا يحمي استمرار تربية الابقار الحلوب التي تعطي ٣٦٣٠ كيلوغراما من الحليب سنويا في المزارع الكبيرة ، والتي تعطي ٢٧٧٢ كيلوغراما من الحليب في المزارع الصغيرة .

وبما ان المعدل الوسطي للانتاج في المزارع الكبيرة هو ٤٧٦١ ليترا في السنة والمعدل الوسطي للانتاج في المزارع الصغيرة هو ٣٠٤٣ ليترا . فان ربح المنتج سوف يكون مؤمنا بشكل كاف لاستمرار تربية الابقار الحلوب ولتطوير هذا الانتاج وازديادة ، شرط تأمين سعر ٤٢ غرشا للمنتج في المزرعة أو على الاقل في مراكز جمع الحليب القريبة منها .

اما السعر الذي يطالب به مربو الابقار ، وهو خمسون غرشا للكيلو الواحد من الحليب ، فهو يحمي تربية الابقار ذات الانتاج المنخفض التي تعطي في المزارع الكبيرة ٣٢٠١ كيلو في السنة وفي المزارع الصغيرة ٢٣٢٩ كيلو في السنة .

وتظهر الدراسات ايضا أن اعتماد سعر ٤٢ غرشا للحليب في المزرعة الكبيرة يؤمن مردودا لرأس المال الموظف قدره ٩،٢ ٪ زيادة على ٦٪ من فوائد رأس المال مضافة اصلا عند تقدير كلفة انتاج الحليب .

كما يؤمن هذا السعر مردودا لرأس المال الموظف في المزارع الصغيرة يبلغ ١٥،٧ ٪ زيادة على ٦٪ مضافة أصلا الى كلفة الانتاج .

وبالنظر لضيق رقعة البلاد ، وصعوبة الوصول الى انتاج الكميات الكافية من المواد العلفية للحيوانات ، أصبح من الواجب التركيز على النوع أكثر من التركيز على الكمية في سبيل زيادة الانتاج . واستنادا الى هذا المبدأ ، لا يجوز حماية وتشجيع الانواع والعروق القليلة الانتاج ، بل توجيه المربين الى تأصيل حيواناتهم بشكل تصاعدي ، حتى الوصول الى الانتاج الارفع ، الذي هو ، وحده يمكن أن يدر عليهم الارباح المرموقة .

فسعر ٤٢ غرشا ، لكيلو الحليب الواحد في المزرعة أو في مراكز جمع الحليب القريبة ، هو سعر يجب ان يساعد على تنمية قطاع انتاج الحليب في لبنان .

واذا تمكن المكتب من تأمين هذه الاسعار ، في جميع مناطق انتاج الحليب يكون اسهام الدولة فعالا للغاية ومشجعا على زيادة هذا الانتاج والاستثناء

تدريجيا عن الاستيراد . يضاف الى ذلك اقتراح رفع سعر الحليب المحلي تسليم المصنع الى ٥٠ غرشا لتأمين السعر المقترح في المزرعة أو في مراكز جمع الحليب ، وذلك في حال تأمين الحماية اللازمة لهذه المصانع وخاصة حمايتها من مضاربة الحليب المجفف ومشتقاته المستوردة والتي تصل بأسعار اغراقية لا يمكن مجابهتها لتأمين تصريف الحليب المصنع ، شرط أن يتم كل ذلك بتنسيق دقيق يؤمن استمرار تأمين حاجة الاستهلاك دون تحميل المستهلك أعباء هذه الحماية .

٢ — الاسهام في جمع الحليب من المناطق النائية وتبريده ونقله الى مراكز التصنيع أو تصنيعه محليا :

من أوائل المشاريع التي باشر المكتب بوضعها موضع التنفيذ ، مشروع جمع الحليب من مختلف المناطق قصد تبريده ونقله الى المصانع بصورة سليمة ، أو تصنيعه في مراكز جمع وتصنيع الحليب التابعة للمكتب أو في المركز النقال لصناعة الاجبان ، الذي قدم هبة للمكتب من منظمة الاغذية والزراعة والحكومة الدانمركية .

ويعمل المكتب حاليا على تجهيز ثلاثة مراكز في العبدة — عكار — وتل العمارة — البقاع — وصور — الجنوب .

كما يعمل على وضع برنامج عمل للمركز النقال لصناعة الاجبان ، يتضمن التدريب على صناعة الاجبان ومن المرتقب زيادة عدد هذه المراكز زيادة محسوسة حتى تشمل معظم مناطق البلاد .

وسوف تشكل هذه الشبكة من مراكز جمع وتصنيع الحليب ، مساعدة مباشرة لمربي الحيوانات الحلوب ، تكون بمثابة اضافة على السعر المفروض لانها وسيلة لتأمين سلامة هذا الانتاج والحصول دون فساده ودون هدر جزء كبير منه ، أضف الى ما ينجم عن ذلك من زيادة في انتاج اللحوم والسماد العضوي وفي تأمين اقامة صناعات ريفية جديدة وتشغيل اليد العاملة في القرى والمناطق النائية .

وبالنظر الى عدم امكانية هذه المراكز المحدودة العدد تأدية الخدمات لجميع مناطق انتاج الحليب في الظروف الحاضرة ، يدرس المكتب الصيغ المختلفة لافادة المناطق التي لا توجد فيها مراكز عن طريق تأمين جمع الحليب الناتج بصورة عقود وتلزيمات لآجال محددة تجرى بين المكتب وافراد ومؤسسات خاصة تقوم بدور الوسيط بين المنتج والمصنع .

٣ — مراقبة جميع مراحل جمع ونقل وتصنيع الحليب ومراقبة حسن استعمال الحليب المجفف المستورد :

يسعى المكتب لتأمين الاجهزة الفنية والاقتصادية التي سوف تمكنه من اجراء المراقبة الفعالة على جميع هذه المراحل ، كما يسعى لوضع الانظمة والنصوص التي تخوله جعل هذه المراقبة ممكنة ، والتي سوف تخلق الطمأنينة المفروضة عند المنتج والمصنع والمستهلك في آن واحد .

٤ — التمييز بين الحليب الطبيعي الطازج وبين بودرة الحليب المذابة :

وبما أن المستهلك لا يستطيع في الوقت الحاضر التمييز بين الحليب الطبيعي الطازج والالبان الناتجة عنه ، وبين بودرة الحليب المذابة والالبان الناتجة عنها ، وذلك لعدم وجود علامات فارقة على العبوات التي تحوي كل منها ، لذلك وجب وضع تنظيم يصبح بموجبه من السهل على جميع المستهلكين التمييز بين النوعين واختيار احدهما ، بعد المعرفة التامة للنوعية والسعر ، وسوف يشمل هذا التنظيم العمل المخبري لوضع اسس طرق المراقبة التي تسمح بالتمييز السريع بين مختلف هذه الاصناف ، وبالتالي اجراء المراقبة الفعالة والحؤول دون الالتباس والغش .

٥ — اخضاع استيراد الحليب المجفف المعد للصناعة والمستورد في عبوات كبيرة لنظام الاجازة المسبقة التي يعطيها وزير الزراعة بناء على انهاء مكتب الانتاج الحيواني :

هذا التدبير معمول به منذ صدور القرار رقم ٦٨ / ١ تاريخ ١٨ آذار ١٩٦٨ وقد أعطى نتائج ملموسة ، اذ فرض شروطا شديدة على اصحاب المعامل أدت الى تحسين تجهيزهم الفني ووسائل عملهم ، كما ضمن استلام بعض الحليب الطازج المنتج محليا من قبل الذين يطلبون اجازة الاستيراد — ولو استكمل هذا التدبير ، بحماية كافية من الحليب المجفف الذي يستورد في علب حجمها أقل من ٢٫٥ كيلوغراما ، لزاد فعاليته . والسبب في ذلك ان بعض المعامل ، لم تطالب بعد رخص استيراد ، وبالتالي لم يتمكن المكتب من فرض شروطه عليها ، ويعتقد ان هذه المعامل تستند في انتاجها الى الكميات الوفيرة من الحليب المستورد ضمن العلب التي تغزو الاسواق باستمرار .

٦ ــ حماية الانتاج المحلي من الحليب المستورد ومشتقاته ، ومن المضاربة الاجنبية غير المتدافئة ومن الاغراق ، عن طريق الرسوم الجمركية :

يتبّين من مختلف التقارير والمعلومات التي في حوزة المكتب ان البلدان المصدرة للحليب ومشتقاته تعتمد اساليب الدعم الايجابي لانتاجها والدعم الايجابي لتصدير هذه المنتجات ومعظم هذه التدابير الاغراقية تلخص فيما يلي :

ــ منح الانتاج والتصدير ،

ــ الاغراق عن طريق البيع بسعر دون سعر الكلفة

ــ الاغراق بواسطة تحديد سعر للعملات غير واقعي ، أو بتحديد أسعار متعدّدة للعملة الواحدة .

وقد دلّت الدراسة الموضوعة من قبل منظّمة الاغذية والزراعة الدولية (كتاب الانتاج السنوي لعام ١٩٦٥) ان معظم البلدان تبيع الحليب ومشتقاته بأسعار ادنى من سعر الكلفة وقد اعطي المثل عن هولندا في هذه الدراسة وقدّر ان الحليب المستورد منها يمكن ان يصل الى بلادنا بسعر يقارب ٥٢ ٪ فقط من كلفة انتاجه .

ودلّت الدراسات عام ١٩٦٧ ان معدل اسعار الحليب ومشتقاته في بيروت بعد دفع الرسوم الجمركية هي التالية :

	سعر ليتر الحليب المعادل غ.ل.
حليب مجفف نامل الدسم بعلب معدنية من احجام دون ٢٫٥ كلغ	٣٠٫٧
حليب مجفف نامل الدسم بعبوات أكبر	٢٢
زبدة	٥
جبن	٣٥

وكل هذه الارقام تشير بوضوح الى وجود سياسات تجارية تعتمدها البلدان المصدّرة دون استثناء .

فبناء على ما تقدّم ، وفي سبيل حماية الحليب المنتج محليا ومشتقاته ، وتوفير المبالغ الطائلة التي تذهب في سبيل استيراد هذه المنتجات وفي سبيل تشجيع الانتاج المحلي من الحليب وتنميته ، وفي سبيل تأمين موارد للخزينة وبالتالي لمكتب الانتاج الحيواني تخصص لبرامج تنمية انتاج الحليب واللحوم المحلية .

١ — منع استيراد الحليب السائل غير المركز أية كانت طريقة تعنيمه وتعبئته :

وذلك منعا لمزاحمة الحليب السائل المنتج محليا وحماية لليد العاملة اللبنانية التي تعمل في مختلف قطاعات الانتاج والتصنيع والتسويق وحفاظا على المصانع المحلية التي تقوم بتصنيع الحليب في ظروف من العمل صعبة بسبب تشغيلها في مستوى ينقص كثيرا عن حدود طاقاتها الانتاجية .

٢ — تعديل الرسوم الجمركية على الحليب ومشتقاته على الشكل التالي :

أ — حليب مجفف كامل الدسم في عبوات تتراوح بين نصف كيلوغراما و٢٫٥ كيلوغرام

يدفع هذا الصنف حاليا مبلغ ٢٥ غ.ل. على الكيلو الواحد (البند الجمركي ٠٤/٢ ٢ ٢ — ٢) .

يقترح : زيادة التعرفة بمعدل ستين غرشا اضافيا للكيلو الواحد فيرتفع معدل التعرفة الاجمالية حتى مبلغ ٨٥ غ.ل. للكيلو .

وتبين الاحصاءات ان الكمية المستوردة من هذا الصنف من الحليب عام ١٩٧٠ بلغت حوالي ٥٦٧٥ طنا .

واذا حولت الى حليب سائل ، بلغت ما معدله ٤٧٨٠٠ طنا من الحليب السائل ويستنتج من ذلك ان الفرد اللبناني يستهلك حوالي ١٧ ليترا في السنة ، وقد اعتبر عدد السكان (٢٫٨٠٠٫٠٠٠) .

فهذه الزيادة المقترحة على التعرفة الجمركية ، تزيد سعر الحليب بالمفرق بما يعادل ٧٫٥ قروش لليتر الواحد ، وما يجعل المستهلك الواحد يتحمل كمعدل زيادة سنوية قصوى قدرها ١٢٧٫٥ ، ويلاحظ ان هذا الغلاء اليسير على السلع المستوردة يحول المستهلك عادة الى زيادة استهلاك السلع المنتجة محليا .

ب ـ تخفيض التعرفة الحالية على الحليب المجفف الكامل الدسم في عبوات يزيد وزنها عن ٢ر٥ كيلوغرام ، الى حدود ٢٥٪ بدلا من التعرفة الحالية البالغة ٣٦ ٪ والابقاء على مبدأ الاجازات المسبقة والشروط المفروضة في القرار رقم ١/٦٨ تاريخ ١٩٦٨/٣/١٨ و ١/٥٠ تاريخ ١٩٦٩/٣/١٥ ، وذلك بعد تعديل بعضها .

ان الهدف من تخفيض هذه الرسوم هو تأمين المواد الاولية لمعامل الالبان والاجبان بأسعار معقولة ، حتى لا تزيد اسعار منتجاتها في الاسواق . وهذا التشجيع للمصانع يحثها على توسيع نطاق اعمالها وبالتالي على استلام كميات متزايدة من الحليب الطازج المنتج محليا .

ج ـ اخضاع استيراد الحليب المجفف الخالي من الدسم لنظام الاجازة المسبقة التي يعطيها وزير الزراعة بناء على انهاء المكتب وفرز تلوينه بصورة ظاهرة من بلاد المنشأ بمادة ملونة غير ضارة وبغير اللونين الابيض والاصفر .

ان فرض نظام الاجازة المسبقة سوف يمكن المكتب من احكام الرقابة لضمان عدم تسرب هذا الحليب الى غير غايات استيراده ، وبالتالي الى مضاربة المنتجات المحلية وتسهيل عمليات الغش .

د ـ الاستمرار في اعفاء الحليب الخالي من الدسم المستورد علفا للحيوانات شرط تلوينه بصورة ظاهرة بمادة ملونة غير ضارة وبغير اللونين الابيض والاصفر .

هـ ـ رفع التعرفة الجمركية على الجبن من ١١٪ "(البند الجمركي ٤/٤) الى ٣٠ ٪ .

وقد تبين من الاحصاءات ان كمية الجبن المستورد عام ١٩٧٠ بلغت حوالي ٧٢٣٧ طنا أي بمعدل ٢ر٦ كيلوغراما للفرد الواحد ، ومعدل سعر الاستيراد ١٦٠ غ.ل . للكيلو الواحد سيف بيروت .

ان زيادة الضريبة المقترحة تشكل زيادة في سعر الاسبان تبلغ حوالـــي ٣٦ غ.ل للكيلو الواحد .

وهذا يزيد الاكلاف على المستهلك في السنة الواحدة بحوالي ٩٧ غ.ل.

مع العلم بان هذا الارتفاع النسبي في الاسعار سوف يحول المستهلك الـــى المنتجات المحلية التي تنتج بكميات متزايدة في البلاد وهي مؤهلة لسد معظـــم العجز اذا لاقت الصناعات الوطنية التشجيع اللازم .

ز — فرض رسم جمركي على الزبدة قـــدره :

٢٠ غ.ل . عن الكيلو الواحد في عبوات يزيد وزنها على ٥ كلغ
٤٠ غ.ل . عن الكيلو في عبوات وزنها اقل من ٥ كلـــــغ

(الزبـــدة معفاة من الرســـوم الجمركيـــة)

وتبين الاحصاءات ان الكمية المستوردة عام ١٩٦٧ بلغـــت :

٧٧٤ طنا في علب صغيرة
١٥٤٨ طنا في عبوات كبيرة

وكان معدل سعر الكيلو في العلب الصغيرة ٢٦٠ غرشا سيف بيروت ومعـــدل سعر الكيلو في العبوات الكبيرة ١٦٠ غرشا سيف بيروت فيكون معدل سعر الزبـــدة المستوردة ١٩٥ غرشا للكيلو الواحد .

اما عام ١٩٧٠ فقد بلغت الكمية المستوردة حوالي ٥٤٧٦ طنا ، فتكـــون نسبة استهلاك الفرد الواحد ، من الزبدة المستوردة اقل من كيلو غرامين في السنة .

واذا اخذنا نفس النسبة التي كانت عليه عام ١٩٦٧ أي نسبة الثلثين فـــي العبوات الكبيرة ونسبة الثلث في العبوات الصغيرة لحصلنا على :

١٨٢٥ طنا في عبوات صغيرة
٣٦٥٠ طنا في عبوات كبيـرة

وهذا يرتب زيادة كلفة عامة على المستهلك قدرها ٥٢ غرشا في السنة .

مع العلم ان الغاية من فرض هذا الرسم الضئيل على الزبدة ليس في سبيل حماية هذه السلعة في الوقت الحاضر اذ انه لا يوجد انتاج يذكر من الزبدة ولكن السبب هو توفير اكثر من نصف مليون ليرة سنويا كمورد يمكن ان يخصص لمساعدة المنتجين دون تحميل الفرد الواحد اكثر من اثنين وخمسين غرشا لبنانيا في السنة .

يتبين من مجمل هذه الاقتراحات ان تطبيق الزيادات المقترحة على مختلف اصناف الحليب ومشتقاته المذكورة اعلاه سوف ترتب على المستهلك الواحد الاكلاف الاضافية التالية :

حليب	٥ر ١٢٧	غرشا سنويا
جبن	٩٧	غرشا سنويا
زبدة	٥٢	غرشا سنويا
المجموع	٥ر ٢٧٦	غرشا سنويا

وهذا الارتفاع الضئيل في الاكلاف الذي سوف يترتب على المستهلك لا يجوز ان يقف عائقا في سبيل تدابير غايتها تشجيع وتنمية الانتاج المحلي وتوفير الاموال الطائلة التي تذهب الى الخارج والحد من الاغراق والمضاربة غير المتكافئة .

ج — تخصيص نسبة مئوية من هذه الواردات الجمركية الجديدة لتغذية موارد مكتب الانتاج الحيواني .

نصت المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٦/٥٤ تاريخ ٣ أيلول ١٩٦٦ المتعلق بانشاء مكتب الانتاج الحيواني على ما يلي :

المادة ٢٥ — تتألف واردات المكتب من :

١ — المساعدات التي ترصد له سنويا في الموازنة العامة

٢ — نسبة مئوية من الرسوم الجمركية المستوفاة عن الحيوانات والمنتجات الحيوانية المستوردة ، وتحدد هذه النسبة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري الزراعة والمالية .

ونقترح تخصيص نسبة ثمانين بالمائة (٨٠٪) من هذه الزيادات المقترحة والتي يقدر ان يتناقص مبلغها الاجمالي في كل سنة ، بالنسبة لتقدير ازدياد المنتجات المحلية بناء على تشجيعها على ان تخصص هذه المبالغ لتأمين تنفيذ برامج عمل المكتب الطويلة الامد الكفيلة بايجاد التنمية الفعالة في قطاع الانتاج الحيواني .

— وضع حدود عليا لاسعار مبيع جميع اصناف الحليب ومشتقاته بالمفرق :

وذلك منعا لاقدام اصحاب المصانع على رفع اسعار السلع التي يبيعونها تبعا لرفع سعر مشترى الحليب الطازج الناتج محليا من قبل هذه المصانع .

وبما ان اباحة استيراد الحليب الجاف الكامل الدسم بعد تخفيض التعرفة الجمركية المفروضة عليه من شأنها ان تؤدي الى تخفيض كلفة انتاج الحليب السائل واللبن واللبنة والاجبان المحلية التي تتولى هذه المصانع انتاجها وبيعها .

لذلك يقترح المكتب وضع حد أعلى لأسعار مبيع هذه المنتجات من المستهلكين على النحو التالي :

أ — الحليب المبستر أو المعقم المعد للاستهلاك :

— المواصفات المفروضة :

المواصفة الوطنية

طريقة التعبئة : عبوات محكمة الاغلاق .

الاسعار :

نوع	الوزن الصافي للحليب غرام	الحدود العليا لاسعار الحليب الطبيعي الطازج غ.ل.	الحدود العليا لاسعار حليب البودرة المذاب غ.ل.
حليب مبستر	١٠٠٠	٧٠	٥٥
حليب مبستر	٥٠٠	٤٠	٣٠
حليب مبستر	٢٥٠	٢٥	١٥
حليب معقم	١٠٠٠	٨٠	٦٥
حليب معقم	٥٠٠	٤٥	٣٥

وزارة الزراعة
الفنار

ب ـ اللبـــــن :

ـ المواصفات المفروضـــة :

المواصفة الوطنيـــة

طريقة التعبئـــة : عبوات محكمة الاغـــلاق .

ـ الاســـعار :

الوزن الصافـي غـرام	الحدود العليا لاسعار اللبن المنتج من الحليب الطبيعي الطـازج غ.ل.	الحدود العليا لاسعار اللبن المنتج من حليب البودرة المذاب غ.ل.
١٠٠٠	٧٠	٥٥
٥٠٠	٤٠	٣٠
٢٥٠	٢٥	١٥

ج ـ البنـــة :

ـ الموصفـات المفروضـة

المواصفة الوطنيـــة

طريقة التعبئـــة : عبوات مغلقـــة .

ـ الاســـعار :

الوزن الصافـي غـرام	الحدود العليا لاسعار اللبنة المنتجة من الحليب الطبيعي الطازج غ.ل.	الحدود العليا لاسعار اللبنة المنتجة من حليب البودرة المذاب غ.ل.
١٠٠٠	٢٠٠	١٥٠
٥٠٠	١١٥	٨٠
٤٥٠	٩٠	٧٠

الكتابة على العبوات :

يحتم على كل عبوة مختومة تحتوي حليبا سائلا أو لبنا أو لبنة أن تحمل بصورة ثابتـــة :

ـ كتابة مطبوعـــــة :

تتألف من حروف وأرقام لا يقل قياسها عن الخمسة مليمترات باللغة العربيـــة بالاضافة الى اللغة الافرنسية أو الانجليزية وتتضمن العبارات الدلالية التالية :

أ ـ اسم وعنوان المصنع
ب ـ نوع البضاعة وأوصافها (لبن ـ لبنة ـ حليب معقم أو مبستر)
ج ـ النسبة المئوية لدسم الحليب والمواد الصلبة غير الدسمة .
د ـ الوزن الصافي للبضاعة .

ـ كتابة مختومـــــة :

أ ـ تاريخ الصنـــع
ب ـ سعر بيع المفرق للمستهلك بالنقود اللبنانية .

ب = الحلول الطويلة الأمـــد :

ان عملية اعادة بناء الهيكل الزراعي الشامل الذى يؤدى الى زيـــادة الانتاج الحيواني وتنميته بصورة مطاردة ، هي مبادرة ضخمة يلزم لتحقيقها عناصر عديدة جدا أهمها ما يلي :

١ ـ وضع التصاميم الزراعية والاقتصادية الشاملة وتخطيط سياسة تطبـــق على مراحل استنادا الى برامج اعمال تدرس بكل دقـــة .

٢ ـ اعتماد الوقت الكافي لتمكين النمو بصورة مطاردة دون استعجـــال النتائج بالنظر لكون اعمال تربية الحيوان تستلزم وقتا طويلا حتى تكون مجديـــة في مختلف المجالات .

٣ ـ تخصيص المال اللازم لتمويل مشاريع تنمية الانتاج الحيواني على مراحل واعتبار توظيف الاموال في هذا الحقل كواجب وطني ، يؤمن تموين البلاد بالمواد الغذائية الرئيسية ، ويبعد عنها شبح المجاعة الذى يهدد معظم بلدان العالم منذ اليوم ، واعتبار هذا التوظيف ناجحا على أساس ان لا حدود للسوق المحليـــة والاقليمية لهذه المنتجات .

فاذا تأمنت هذه العناصر الثلاثة : التصميم ـ الوقت اللازم ، المال ـ واذا تمكن المكتب من تركيز اجهزته الفنية الثانية في حقلي التنمية والاقتصـــاد ، اصبح بالامكان وضع مخطط انمائي ينفذ على مراحل وفي فترة لا تزيد عن العشـــر سنوات وتكون عناصره الرئيسية ما يلي :

١ ـ ايجاد التوازن اللازم بين الانتاج النباتي والانتاج الحيواني بحيـــث تخصص المساحات الكافية من الاراضي للمراعي ولانتاج المواد العلفية ، ويمكـــن استصلاح حوالي ٢٧٠ الف هكتار من الارض لا تزال مهملة واستعمال معظمهـــا في هذا السبيل ، وذلك مع لفت النظر الى ضرورة تأمين الاسمدة العضوية لاستمرار الحياة في الاراضي الزراعية اللبنانية .

٢ ـ تربية العدد الكافي من الحيوانات ذات الكفايات الانتاجية العالية ان من ناحية انتاج الحليب ، وان من ناحية انتاج اللحم وتأمين جعل هذا النوع مـــن التربية رابحا ومشجعا للمزارعين ، بالاضافة الى تقديم المعونة المالية لهم لشـــراء الحيوانات الموصلة ذات الانتاج الرفيع .

٣ — العمل على استبدال الحيوانات القليلة الانتاج او المضرة بحيوانات ذات انتاج أفضل .

٤ — العمل على تأصيل الحيوانات التي تربى محليا قصد زيادة انتاجها وايجاد صفات وراثية ممتازة عندها ، ووضع السجلات الوراثية اللازمة ، وتشجيع عمليات التأصيل عن طريق المباريات والمعارض والجوائز والمكافآت .

٥ — تنظيم طرق تسويق المنتجات الحيوانية في جميع مراحلها وايجاد الصناعات اللازمة في مختلف حقول الانتاج الحيواني ، كتصنيع اللحوم والحليب وبقايا المسالخ والجلود وغيرها ، عن طريق مشاريع نموذجية تبيانية يباشر المكتب في ايجادها ويضعها بتصرف المنتجين واصحاب الصناعات بعد تنظيمهم في جمعيات وتعاونيات منظمة .

٦ — تأمين القروض والمساعدات اللازمة لاستيراد الكميات اللازمة من الحيوانات والمواد العلفية حتى تصل البلاد بأسعار معقولة .

٧ — وضع مخطط شامل لتشجيع تنمية الانتاج الحيواني على غرار المشروع الاخضر ، على ان تسهم الحكومة في تأمين النفقات اللازمة لانشاء مشاريع تربيسة الحيوان وانشاء الصناعات العائدة للمنتجات الحيوانية .

— وتجدر الملاحظة ان بعض المال اللازم لوضع جميع هذه المخططات موضع التنفيذ سوف يمكن تأمينه عن طريق الرسوم الجمركية ، اذا وافقت الحكومة على اقتراحات المكتب فيما خص الحليب ومشتقاته واذا وافقت على وضع رسم جمركي ضئيل على الحيوانات واللحوم المستوردة .

كما تجدر الاشارة انه بالامكان التوصل الى الحصول على مساعدات هامة في جميع هذه الميادين عن طريق مختلف منظمات الامم المتحدة وبرامجها وعن طريق بعض المؤسسات والحكومات الصديقة .

مدير عام مكتب الانتاج الحيواني

الدكتور سلطان حيدر